

قسم العلوم المالية والمصرفية / المرحلة الثانية

المادة : الإدارة المالية / المحاضرة الرابعة

إدارة المخزون

يعتبر الاستثمار في المخزون جزءاً مهماً من مجموع الأصول ويعتبر المصدر الرئيسي للتدفقات النقدية. فالمخزون دائماً يتكون من:

١ - مواد تامة الصنع

٢ - مواد غير تامة الصنع

٣ - مواد خام

ووجود قدر ملائم من المخزون السلعي يحمي إدارة المبيعات ضد أي على الاستجابة لطلبات العملاء. انخفاض غير متوقع في حجم الإنتاج إذ تظل إدارة المبيعات قادرة ولكن زيادة المخزون السلعي يترتب عليه زيادة في التكاليف (مثل تعطيل الأموال، تكاليف التخزين)

ما هي تكلفة المخزون ؟

١ - تكلفة الاحتفاظ بالمخزون: تتمثل في تكلفة رأس المال المجمد في صورة مخزون ، وتكلفة بالمخزون تتزايد بزيادة مستوى المخزون المحتفظ بها . التخزين ، التأمين ، الإهلاك. و بالتالي فإن تكلفة الاحتفاظ

٢ - تكلفة الإصدار: هي تكلفة ثابتة لا تتغير بتغير الطلبية (مثل كلفة إعداد الأوامر وتكلفة استلام الطلبيات. فحص الطلبية و التأكد من مطابقتها للفاتورة و تكاليف الشحن و نموذج المخزون هو تحديد حجم الطلبية الاقتصادي (ك) الذي يمكن الحصول عليه بأقل تكلفة كلية .

ك =

ث = التكلفة الثابتة لإصدار الطلبية

ع = الاحتياجات من المخزون خلال الفترة

د = تكلفة الاحتفاظ بالمخزون كنسبة مئوية من قيمة المخزون

س = سعر شراء الوحدة من المخزون

مثال : قم بتحديد حجم الطلبية الاقتصادي إذا علمت أن ث = ٥٠٠

ع = ٥٠٠٠٠٠ و حده د = ١٠ % س = ٥٠

إذن ك =

$$= 2 (500 * 50000) / 0,10 * 50 = 3162$$

د س

أولاً : تكلفة الاحتفاظ بالمخزون:

حتى يتم التوصل إلى تكلفة الاحتفاظ بالمخزون يجب معرفة متوسط المخزون أولاً . لذلك تكون معادلة تكلفة الاحتفاظ بالمخزون :

$$ح = د * س * ك$$

ثانياً : تكلفة إصدار الطلبات:

يمكن تقسيم هذه التكلفة إلى نوعين من التكاليف. الأولى تلك التي تتكرر بمجرد إصدار طلبية مهما كان حجمها وتعرف بتكلفة الإصدار الثابتة. إما الصنف عنها بتكلفة الإصدار المتغيرة. الثاني فهو تلك التكلفة التي تتأثر بحجم المخزون كالشحن و التأمين ويعبر ويمكن حساب تكلفة إصدار الطلبية كالتالي :

$$ص = (ن * ث)$$

ثالثا التكلفة الكلية:

$$\text{التكلفة الكلية} = \text{تكلفة الإصدار} + \text{تكلفة الاحتفاظ} = ح + ص$$

تحديد نقطة إعادة الإصدار:

إذا كانت الشركة تحتاج ١٥ يوم بعد إصدار الطلب حتى تستلم البضاعة. وإذا

كانت الاحتياجات السنوية للمخزون ١٥٠٠٠ وحدة والحجم الاقتصادي

للطلبية ٣٠٠٠ وحدة.

$$\text{فإن عدد الطلبيات يكون} = 3000 / 15000 = 5 \text{ طلبيات}$$

أذن معدل الطلبيات ٣٦٠ / ٥ = ٧٢ يوم (كل ٧٢ يوم نطلب طلبية جديدة)

$$\text{و يمكن حساب معدل الاستهلاك اليومي كالتالي} = 72 / 3000 = 66,41$$

وحدة يوميا .

هذا يعني انها على الشركة إصدار طلبية عندما يبقى لديها من المخزون بما يكفي

١٥ يوم بمعنى ٦٢٥ وحدة (١٥*٤١,٦٦) وتمثل هذه النقطة نقطة إعادة الإصدار.

مخزون الأمان:

حتى الآن يقوم نموذج المخزون على فرضيات أهمها:

١ - الاحتياجات من المخزون محدد بدقة وثابتة خلال الفترة.

٢ - فترة نفاذ المخزون والتي تعادل المهلة اللازمة لإصدار و استلام الطلبية ثابتة لا تتغير.

ولكن كلتا الفرضيتين في الحياة العملية لا تكون صحيحة دائماً. مما يستدعي تغيير النموذج ليسمح بوجود مستوى معين من مخزون الأمان ولكن عند الاحتفاظ بمخزون الأمان فإن ذلك سوف يؤثر على التكلفة الكلية الإجمالية للمخزون في اتجاهين:

١ - التخفيض من التكاليف المحتملة في حالة نفاذ المخزون

٢ - زيادة تكلفة التخزين

بفرض أن الشركة حددت مخزون أمان يقدر با ٦٢٥ وحدة مع الاحتفاظ ببقية المعطيات ثابتة وهي:

الحجم الاقتصادي الامثل للطلبية = ٣٠٠٠ وحدة

الحجم الأقصى للمخزون = الحجم الاقتصادي الامثل + مخزون الأمان =

وحدة ٣٦٢٥ = ٦٢٥ + ٣٠٠٠

معدل الاستهلاك اليومي = ٣٠٠٠ / ١٥ = ٦٦,٤١ وحدة في اليوم

نقطة إعادة الإصدار = مخزون الأمان + نقطة إصدار الطلبية الجديدة

وحدة ١٢٥٠ = ٦٢٥ + ٦٢٥ =

عند هذه النقطة و في حالة تغير معدل الاستهلاك اليومي أو تأخر

يكفي لتغطية استهلاك ١٥ يوماً آخر

إدارة الذمم

أهمية إدارة الذمم

- ١ - تشكل جزء كبير في بعض الاحيان من الاصول المتداولة
- ٢ - لها تأثير مباشر على حجم المبيعات و بالتالي على حجم الربحية
- ٣ - لها تواريخ استحقاق محددة يعتمد حجم الحسابات المدينة على:
 - ١ - مهلة تسديد المبيعات الآجلة الممنوحة للعملاء (هي الفترة المسموح لهم بسداد بها)
 - ب - معايير منح الائتمان التجاري (والمقصود بمعايير منح الائتمان التجاري هي القواعد و السياسات المتبعة من قبل الشركة والتي تساعد على تصنيف العملاء و بالتالي اتخاذ القرار بشأن بيعهم بالآجل ومنحهم ائتمان تجاري. من ضمن هذه المعايير مثلاً سمعة العملاء، تاريخ تواجدهم في السوق، مركزهم المالي، نوع نشاطهم... الخ)

حساب حسابات المدينون = المعدل اليومي للمبيعات الآجلة * متوسط فترة التحصيل

المعدل اليومي للمبيعات الآجلة = المبيعات الآجلة / ٣٦٥ يوم

تمرين على حساب المبالغ المفروض تخصيصها لحسابات المدينين:

المبيعات الآجلة لشركة بغداد كانت ٢١٩٠٠٠ . و مهلة السداد

كانت ٢٠ يوم

١ - المتوسط اليومي للمبيعات الآجلة =

$$= 600 \quad (219000 / 365)$$

٢ - المبالغ المستثمرة في الحسابات المدين

$$= 12000 = 600 * 20$$

والسؤال المهم للشركة هو هل تسهيل منح الائتمان التجاري و زيادة مهلة السداد سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة صافي الارباح؟

وللإجابة على هذا التساؤل يجب حساب لعائد المتوقع من هذا القرار فإذا كان هذا القرار سوف يحقق للشركة أرباح إضافية صافية فمن المنطق أن تتخذ الشركة قرارات تساعد على:

١ - منح مزيد من الائتمانات التجارية

٢ - زيادة مهلة السداد

مثال على إمكانية منح مزيد من الائتمانات تجارية و زيادة مهلة السداد:

المعلومات الحالية عن مبيعات الشركة:

١ - المبيعات السنوية = ٣٩٦٠٠٠

٢ - سعر بيع الوحدة = ٢٢٠

٣ - المبيعات الآجلة = ٤٠ % من المبيعات

٤ - التكلفة المتغيرة للوحدة = ١٦٠

وترغب الشركة في:

١ - منح مزيد من الائتمانات التجارية

٢ - تمديد مهلة السداد من ٣٠ يوم إلى ٤٥ يوم حتى يتم زيادة المبيعات

وإذا خفضت معيار الائتمان التجاري ومددت مهلة السداد سوف:

١ - تزيد المبيعات ٢٠%

٢ - متوقع عدم تحصيل ٥ % من المبيعات الآجلة

٣ - تكلفة رأس مال الشركة (او الاقتراض) ١٢%

السؤال هل تنصح الشركة بمنح مزيد من الائتمانات التجارية

وزيادة مهلة السداد؟

وللإجابة:

يجب حساب صافي الربح المتولد من المبيعات الإضافية (٢٠%) و

مقارنتها بتكلفة رأس المال (١٢%) فإذا كان صافي الربح أعلى يتم منح الائتمان

انتهت المحاضرات

شكرا لكم